وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 11 November, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يرتفع مع آمال «الطلب» وتراجع الإمدادات العالمية

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، أمس الاثنين، بفضل تفاؤل بانتهاء إغلاق الحكومة الأميركية قريبًا، مما سيرفع الطلب في أكبر مستهلكي النفط في العالم، مما خفف من وطأة المخاوف بشأن ارتفاع الإمدادات العالمية.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 45 سنتًا، أو 0.71 %، لتصل إلى 64.08 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 04:26 بتوقيت غرينتش. وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 60.23 دولارًا للبرميل، بارتفاع 48 سنتًا، أو 0.80 %.

أصبح إنهاء الإغلاق الحكومي الأميركي التاريخي، الذي دخل يومه الأربعين، في متناول اليد مع توجه مجلس الشيوخ يوم الأحد نحو التصويت على إعادة فتح الحكومة الفيدرالية.

وقال توني سيكامور، محلل السوق في "آي جي": "إن إعادة الفتح الوشيكة تُعدّ دفعةً مُرحبًا بها، إذ ستُعيد رواتب 800 ألف موظف فيدرالي، وتُعيد إطلاق برامج حيوية ستعزز ثقة المستهلك ونشاطه وإنفاقه".

وأضاف: "من شأن هذا أيضًا أن يُحسّن معنويات المخاطرة في الأسواق" ويُؤدي إلى انتعاش أسعار خام غرب تكساس الوسيط نحو 62 دولارًا للبرميل.

انخفض خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنحو 2 % الأسبوع الماضي، مسجلين ثاني انخفاض أسبوعي لهما، وسط مخاوف من وفرة المعروض. وكانت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركاؤها، في تحالف أوبك+، قد اتفقوا على زيادة الإنتاج بشكل طفيف في ديسمبر، لكنهم أوقفوا أيضًا أي زيادات إضافية في الربع الأول، تحسبًا لفائض المعروض.

تشهد مخزونات النفط الخام ارتفاعًا في الولايات المتحدة، بينما تضاعف حجم النفط المُخزّن على متن السفن في المياه الآسيوية في الأسابيع الأخيرة بعد أن أدى تشديد العقوبات الغربية إلى تقليص الواردات إلى الصين والهند، وحيث أدى نقص حصص الاستيراد إلى الحد من طلب المصافي الصينية المستقلة.

ولجأت المصافي الهندية إلى الشرق الأوسط والأميركيتين لتعويض الإمدادات الروسية الخاضعة للعقوبات. تواجه شركة لوك أويل الروسية لإنتاج النفط اضطرابات متزايدة مع اقتراب الموعد النهائي الذي حددته الولايات المتحدة للشركات لقطع تعاملاتها مع شركة النفط الروسية في 21 نوفمبر، وبعد انهيار صفقة بيع عملياتها لشركة غونفور السويسرية للتجارة.

وذكرت شركة سيكامور أن قرار الرئيس الأميركي ترمب بمنح المجر إعفاءً لمدة عام من العقوبات الأميركية على واردات

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط الروسية زاد من المخاوف بشأن فائض المعروض العالمي.

وقال محللو موقع الاستثمار، ارتفع النفط مع انتعاش الأسواق الأوسع نطاقًا بفضل مساعي الحكومة لإنهاء الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة، حيث يتطلع تجار النفط الخام أيضًا إلى أسبوع حافل بالبيانات، والذي سيُقدم رؤىً حول ما إذا كانت هناك وفرة عالمية في المعروض.

تجاوز سعر خام برنت 64 دولارًا للبرميل بعد انخفاضين أسبوعيين، بينما اقترب سعر خام غرب تكساس الوسيط من 60 دولارًا. في الولايات المتحدة، اتخذ مجلس الشيوخ خطوةً كبيرةً نحو إعادة فتح الحكومة، مما عزز المخزونات ومعظم السلع.

من المقرر أن تُصدر أوبك تحليلها الشهري يوم الأربعاء، على أن تُصدر وكالة الطاقة الدولية توقعاتها السنوية في اليوم نفسه، تليها لمحة شهرية منتظمة يوم الخميس. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تنشر إدارة معلومات الطاقة الأميركية التحليل الأسبوعي لتحولات المخزونات الأميركية.

انخفضت أسعار النفط الخام في خمسة من الأسابيع الستة الماضية، مع تزايد زخم مخاوف الفائض في السوق. وقد خففت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، قيود الإنتاج قبل وقفة مُخطط لها في زيادات الإنتاج في الربع القادم. في الوقت نفسه، زادت شركات الحفر من خارج التحالف، بما في ذلك الولايات المتحدة، إنتاجها.

كما ظلت العقوبات الأميركية محط تركيز بعد أن استهدفت إدارة ترمب شركتي روسنفت ولوك أويل في محاولة لزيادة الضغط على روسيا لإنهاء الحرب في أوكرانيا. وقد حصلت المجر - التي تعتمد على موسكو في إمدادات الطاقة - على إعفاء من القيود بعد محادثات مع واشنطن.

وقال كريس ويستون، رئيس قسم الأبحاث في مجموعة بيبرستون: "شهدت حركة الأسعار انخفاضًا بطيئًا، مع نطاقات يومية ضيقة وإحجام المتداولين عن دفع الأسعار بقوة في أي اتجاه". وأضاف أن خطة أوبك لتعليق زيادات الإنتاج في الربع الأول كان من شأنها أن تُسهم في تخفيف حدة التأثيرات المعاكسة.

واجهت عمليات لوك أويل الدولية تزايدًا في شهدت صناعة النفط الروسية اضطرابات يوم الجمعة مع اقتراب الموعد النهائي الذي حددته الولايات المتحدة للشركات لقطع تعاملاتها مع الشركة، وبعد انهيار صفقة بيع العمليات المأمولة لشركة غونفور السويسرية للتجارة.

ووصفت وزارة الخزانة الأميركية، التي يتعين عليها الموافقة على أي عملية بيع نظرًا لخضوع لوك أويل لعقوبات أميركية، غونفور يوم الخميس بأنها "دمية" في يد الكرملين، وأعربت عن معارضتها للصفقة.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على لوك أويل ومنافستها الأكبر روسنفت، الشهر الماضي في إطار مساعي الرئيس دونالد ترمب لدفع روسيا إلى طاولة المفاوضات بشأن أوكرانيا. وقال جيفري بيات، المدير الإداري الأول في شركة ماكلارتي أسوشيتس ومساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لموارد الطاقة: "إن رسالة ستارك من وزارة الخزانة تُشير إلى أن من يُراهنون على تطبيع سريع لتجارة الطاقة الروسية سيُصابون بخيبة أمل".

وتوقع محللون ومسؤولون تنفيذيون في قطاع النفط أن تُضطر شركة لوك أويل على الأرجح إلى بيع أصولها بخصومات كبيرة بحلول الموعد النهائي الذي حددته وزارة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الخزانة في 21 نوفمبر للشركات لوقف علاقاتها التجارية مع الشركة، وربما مع شركة غربية كبرى.

تشمل هذه الأصول عمليات في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى والمكسيك، وتتراوح بين حصة مسيطرة في حقل غرب القرنة 2 النفطي العراقي الترامي الأطراف، ومصافي تكرير في بلغاريا ورومانيا.

تشمل هذه الأصول عمليات في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى والمكسيك، وتتراوح بين حصة مسيطرة في حقل غرب القرنة 2 النفطي العراقي الترامي الأطراف، ومصافي تكرير في بلغاريا ورومانيا. مولدوفا تطلب إعفاءات

في أحدث تداعيات القيود، صرّح وزير الطاقة المولدوفي دورين جونغيتو يوم الجمعة بأن شركة لوك أويل ستضطر إلى وقف عملياتها في البلاد اعتبارًا من 21 نوفمبر. ووفقًا للوزير، تمتلك لوك أويل عددًا من محطات الوقود، وتُزوّد سوق النفط، وهي المالك الخاص لمنشأة تخزين وتزويد الطائرات بالوقود الوحيدة في المطار.

وأضاف أن مولدوفا طلبت إعفاءً مؤقتًا من واشنطن لتتمكن لوك أويل من العمل في البلاد حتى تُحلّ المشكلة، حتى لا تُعطّل إمدادات الوقود إلى مولدوفا. وأضاف أيضًا أن مولدوفا قررت رفض عرض لوك أويل بتصفية أصولها وبيع البنية التحتية للمطار لشركة أخرى. البرلمان البلغاري يتحرك للاستيلاء على مصفاة وبيعها

وأقرّ البرلمان البلغاري يوم الجمعة تعديلاً قانونياً يسمح للحكومة بالاستيلاء على مصفاة بورغاس النفطية التابعة لشركة لوك أويل وبيعها لحماية المصنع من تأثير العقوبات الأميركية. بموجب هذا التعديل، سيتمكن مدير تجاري خاص تُعيّنه الحكومة من الإشراف على استمرار تشغيل مصفاة لوك أويل في بلغاريا بعد 21 نوفمبر.

وصرح بويكو بوريسوف، رئيس الوزراء البلغاري السابق وزعيم حزب جيرب الذي يرأس الحكومة الائتلافية، لوسائل الإعلام المحلية، بأن هذا المدير سيتمكن أيضاً من بيع الشركة، على أن تُودع العائدات في حساب باسم لوك أويل، ولكن لا يمكن للشركة استخدامه. سلسلة محطات الوقود التابعة لشركة لوك أويل في فنلندا على وشك النفاد

في فنلندا، أفادت صحيفة هلسنكي سانومات يوم الجمعة نقلاً عن متحدث باسم شركة لوك أويل أن سلسلة محطات الوقود "تيبويل"، المملوكة لشركة لوك أويل، تعاني من نفاد الوقود، حيث منعتها العقوبات الأميركية المفروضة على شركتها الأم من مزاولة أعمالها.

وصرح توني فليكت، مدير التسويق والاتصالات في شركة لوك أويل، للصحيفة: "نستنفد مخزوناتنا من الوقود، مما يعني أن بعض المحطات قد نفدت منها بالفعل أنواع معينة من الوقود، وأن عدد هذه المحطات يتزايد يوميًا".

أكد الكرملين على ضرورة احترام المصالح الدولية لشركة لوك أويل بعد انسحاب شركة غونفور من عرضها لشراء الأصول. وعند سؤاله عن هذا التطور، قال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، إنه مسألة تجارية وتتعلق بما وصفه بالعقوبات الأميركية غير القانونية على موسكو، ولكن من المهم حماية مصالح لوك أويل. وقال بيسكوف: "نعتقد أنه يجب احترام جميع المصالح المشروعة لشركة دولية كبرى، بما في ذلك شركة روسية مثل لوك أويل، فيما يتعلق بالتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية".

وظل متداولو النفط في حالة تيه حيث إن السوق بلا بوصلة بدون البيانات الأميركية، فيما يثير شلل الرقابة الحكومية مخاوف من تلاعب محتمل في أسواق النفط والسلع

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الأميركية. والمستثمرون الأفراد وكبرى شركات التداول يعتمدون على تقارير حكومية أميركية كمصدر بيانات فريد لقياس معنويات السوق. وقد يصبح المتداولون أكثر حذراً ويقلصون مراكزهم لتقليل المخاطر في ظل غياب البيانات. ولا يغني رقابة البورصات على أنشطة التداول، عن الرقابة الحكومية بسبب تضارب المصالح.

يعاني المحللون من توقف نشر تقارير التزامات المتداولين بسبب الإغلاق الحكومي الأميركي الأطول في التاريخ. هذه التقارير مهمة لتقييم معنويات سوق النفط واتخاذ قرارات التداول. غيابها يزيد من مخاطر التلاعب ويجعل السوق بلا إشراف حكومي، مما يدفع المتداولين لتبني استراتيجيات بديلة تعتمد على الأخبار والمؤشرات الفنية.

شعر المتداولون بفقدان تقرير التزامات المتداولين الأسبوعي. فمنذ أن بدأت لجنة تداول العقود المستقبلية للسلع بنشر نسختها الحالية من تقارير التزامات المتداولين عام 2009، أصبح المشاركون في الأسواق من المستثمرين الأفراد إلى كبرى شركات التداول، يعتمدون عليها كمصدر بيانات فريد لقياس معنويات السوق.

تُغطي تقارير التزامات المتداولين عدداً من الأسواق، من بينها السوق الأكثر سيولة وهو سوق النفط. وتحتوي البيانات على تفاصيل دقيقة توضح من يشتري ومن يبيع، وتميّز بين صناديق التحوط ومديري الأموال من جهة، واللاعبين التجاريين مثل المنتجين والمصافي من جهة أخرى، بالإضافة إلى المشاركين الأصغر. ويعتمد منتجو النفط على هذه البيانات لتوجيه استراتيجيات التحوط، في حين يستخدمها المتداولون المضاربون لمعرفة تحركات "الأموال الذكية" واتخاذ مراكز معها أو ضدها عندما تظهر التوجهات المفرطة في السوق.

بعد انقطاع هذه البيانات الحيوية، قد يصبح المتداولون أكثر حذراً ويقلصون مراكزهم لتقليل المخاطر، بحسب ما يقول الخبراء. فالسوق ذات السيولة المنخفضة تكون أكثر عرضة للتلاعب، إذ يمكن حتى للصفقات الصغيرة أن تُحدث تحركات كبيرة في الأسعار.

لكن، وعلى خلاف فترات انخفاض أحجام التداول الأخرى مثل فترات الاضطراب السياسي أو العطلات، فإن الذراع التنفيذية للجنة تداول العقود المستقبلية للسبع قد شُلت هي الأخرى بسبب الإغلاق الحكومي، ما يجعل السوق فعلياً بلا إشراف حكومي.

هذه ليست هذه المرة الأولى التي يُجبر فيها المتداولون على العمل دون هذه البيانات، لكنها على الأرجح ستكون الأطول. فبعد الإغلاق الحكومي الذي استمر 35 يوماً عام 2018، استأنفت اللجنة نشر تقارير التزامات المتداولين بالترتيب الزمني، بمعدل تقريرين إلى ثلاثة أسبوعياً، ما يعني أن الأمر قد يستغرق عدة أسابيع حتى يتمكن المتداولون من اللحاق بالبيانات بعد إعادة فتح الحكومة.

ورغم صعوبة تحديد مدى اعتماد صناديق التحوط على بيانات التزامات المتداولين بدقة، فإن نحو نصف قرارات التداول التي تتخذها يمكن تفسيرها بأنماط الأسعار التاريخية الواردة في هذه التقارير. مدة هذا الإغلاق الذي بدأ في الأول من أكتوبر وأصبح الأطول في التاريخ، تمثل تحدياً غير مسبوق، خصوصاً للمستثمرين في أسواق السلع الأميركية مثل خام غرب تكساس الوسيط والغاز الطبيعي.

وقد يدفع غياب التقارير المتداولين المضاربين إلى الخروج من الأصول عالية المخاطر مثل النفط، خاصة مع انخفاض أعداد المشاركين في السوق قبل عطلات الشتاء. هذا الانخفاض في السيولة سيجعل تحقيق الأرباح في بيئة تداول، يشتكي منها المستثمرون منذ بداية العام، أكثر صعوبة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في أواخر سبتمبر، كانت صناديق التحوط قريبة من أعلى مستويات التشاؤم التاريخية تجاه النفط الأميركي، وفقاً لآخر بيانات متاحة. ومنذ ذلك الحين، فرضت واشنطن عقوبات على أكبر شركات النفط الروسية، على الرغم من أن التوقعات ما زالت تشير إلى أن السوق تتجه نحو فائض في المعروض، ما يعني أن مراكز التداول قد تكون مشتتة للغاية الآن.

وفقط قبل أسابيع قليلة، كانت صناديق التحوط تمتلك أكبر مراكز بيع في تاريخ خام برنت، قبل أن تعكس اتجاهها بأسرع وتيرة على الإطلاق، في دلالة على مدى سرعة تغير التمركز في السوق وعدم القابلة للتنبؤ به. لكن لأن تداول خام برنت يعكس ديناميكيات إقليمية خارج الولايات المتحدة، لذا فهو لا يمثل بديلاً مثالياً للبيانات المفقودة من تقارير التزامات المتداولين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"برنت" دون 64 دولاراً وسط ترقب لتقارير "أوبك" و"وكالة الطاقة"

الاقتصادية

استقرت أسعار النفط مع متابعة المتداولين لتراجع مؤشرات السوق، وترقبهم لتقارير قد توفّر أدلة حول احتمال تشكّل فائض عالمي في الإمدادات.

تراجع خام "برنت" إلى ما دون 64 دولاراً للبرميل بعد مكاسب طفيفة يوم الإثنين، بينما استقر خام "غرب تكساس" الوسيط قرب مستوى 60 دولاراً.

وتقلّص الفارق الفوري بين عقدي التسليم الأقرب للخام الأمريكي إلى 9 سنتات للبرميل في حالة "باكورديشن" وهو أدنى مستوى منذ فبراير، ما يشير إلى تحسن الظروف في السوق.

ترقب لتقارير "أوبك" و"وكالة الطاقة الدولية"

من المقرر أن تصدر "منظمة البلدان المصدّرة للبترول" (أوبك)، التي زادت من حجم الإنتاج خلال الفترة الماضية، تقريرها الشهري حول سوق النفط غدا الأربعاء.

كما ستنشر "وكالة الطاقة الدولية" تقريرها السنوي حول آفاق الطاقة في اليوم نفسه. وكانت الوكالة قد توقعت في وقت سابق فائضاً قياسياً في المعروض لعام 2026، وستحدّث رؤيتها في تقريرها الشهري يوم الخميس.

خسائر ممتدة وسط توقعات بفائض عالمي

فقدت العقود الآجلة للنفط الأمريكي نحو 16% من قيمتها منذ بداية العام، بعد ثلاثة أشهر متتالية من التراجع، مدفوعة بتوقعات واسعة النطاق بإمكانية حدوث فائض في الإمدادات، في ظل تخفيف "أوبك" وحلفائها قيود الإنتاج، بالتزامن مع إضافة المنتجين من خارج التحالف مزيداً من البراميل إلى السوق.

كما حظيت واردات الهند النفطية باهتمام السوق، بعدما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إن واشنطن "قريبة جداً" من التوصل إلى اتفاق تجاري مع نيودلهي، مضيفاً أن البلاد "توقفت عن شراء النفط الروسي".

وكان ترمب قد ضغط على الهند لتقليص وارداتها من الخام الروسي في إطار الجهود الرامية لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

تأثيرات مباشرة للعقوبات على روسيا

كذلك فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركتي الطاقة الروسيتين "لوك أويل" و"روسنفت"، فيما أعلنت "لوك أويل" حالة "القوة القاهرة" على شحنات النفط من حقلها العملاق "غرب القرنة 2" في العراق، وفقاً لمصدر مطّلع.

ومن المتوقع أن تكون أحجام التداول أقل من المعتاد يوم الثلاثاء، نظراً لأنه عطلة رسمية في الولايات المتحدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السباق نحو إدارة أصول "لوك أويل" الدولية يحتدم مع اقتراب تفعيل العقوبات

الاقتصادية

تسابق الحكومات من أوروبا إلى الشرق الأوسط الزمن لضمان استمرار عمليات النفط الواسعة التي تديرها شركة "لوك أويل" الروسية، بعد أن فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على الشركة الأسبوع الماضي، وأحبطت صفقة رئيسية لبيع أصولها.

تُعدّ "لوك أويل"، ثاني أكبر شركة نفط في روسيا، من كبار اللاعبين في السوق العالمية، إذ تمتلك حقول نفط ومصافي ومحطات وقود في عدد كبير من الدول. وقد فرضت عليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عقوبات الشهر الماضي، مع مهلة قصيرة حتى 21 نوفمبر، لإنهاء التعاملات الجارية مع الشركة.

فشل صفقة "غنفور" يزيد الارتباك

حتى الأسبوع الماضي، بدا أن الحل جاهز، إذ توصلت مجموعة "غنفور" لتجارة الطاقة إلى اتفاق لشراء أصول "لوك أويل" الدولية. غير أن الأمور انهارت الخميس الماضي، عندما وصفت وزارة الخزانة الأميركية "غنفور" بأنها "دمية للكرملين"، ما دفع الشركة إلى الانسحاب من الصفقة، وزاد من ضرورة إيجاد حلول لإبقاء أصول الشركة الروسية قيد التشغيل.

وقال ريتشارد برونز، رئيس القسم الجيوسياسي في شركة الاستشارات "إنرجي أسبكتس" إن "هناك حالة من الارتباك الكبير حول كيفية التعامل مع أصول الشركة الروسية في الخارج، خصوصاً بعد رفض وزارة الخزانة الأميركية عرض 'غنفور' للاستحواذ عليها بالكامل".

وأضاف أن "أسواق النفط العالمية تملك هامش أمان كافياً لاستيعاب أي اضطرابات في الإمدادات، لكن الوضع مختلف تماماً في قطاع التكرير".

اضطرابات في الإنتاج والتوريد

بدأت أولى تداعيات العقوبات تظهر بالفعل، إذ أعلنت "لوك أويل" القوة القاهرة في أحد حقول النفط العراقية الذي يمثل نحو عُشر إنتاج البلاد من الخام، بينما تولت شركتان حكوميتان إدارة العمليات لضمان استمرار الإنتاج. وفي بلغاريا، اتخذت الحكومة خطوة نحو السيطرة الكاملة على أكبر مصفاة في البلاد للحفاظ على استمرار تشغيلها وحماية الوظائف. أما في فنلندا، فأفادت وسائل إعلام محلية بأن بعض محطات الوقود بدأت تنفد من الإمدادات، بعد أن توقفت شركة تابعة لـ"لوك أويل" عن تلقي الشحنات.

ولم ترد الشركة على طلب للتعليق أُرسل خارج ساعات العمل المعتادة.

مساعٍ للحصول على استثناء أمريكي

تضغط عدة دول حالياً على الولايات المتحدة لمنح تراخيص تسمح باستمرار تشغيل أصول "لوك أويل" بعد 21 نوفمبر، وهو إجراء سبق أن سمحت به إدارة دونالد ترمب في حالات أخرى تتعلق بأصول روسية خاضعة للعقوبات. لكن في حال عدم تمديد المهلة هذه المرة، فقد يؤدي ذلك إلى تداعيات في أسواق النفط الخام والوقود.

وقال مسؤولون بلغاريون إنهم يتواصلون مع وزارة الخزانة الأميركية منذ فرض العقوبات لضمان استمرار عمل مصفاة "بورغاس" البالغة طاقتها 195 ألف برميل يومياً، وهي الأكبر في جنوب شرق أوروبا، والتي تخضع منذ فترة طويلة لمحاولات بيع لم تثمر بعد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي رومانيا المجاورة، قال أشخاص مطلعون إن الحكومة قد تطلب تمديد المهلة، لكنها لم تتخذ هذا القرار بعد، مشيرين إلى أن تأميم أصول "لوك أويل" في البلاد، بما في ذلك "مصفاة بيتروتيل" التي تبلغ طاقتها 50 ألف برميل يومياً، يُعدّ خياراً أخيراً.

أما حكومة مولدوفا، فأعلنت نيتها شراء مستودع وقود من "لوك أويل" لضمان استمرار الإمدادات إلى مطار العاصمة كيشيناو، وفق ما ذكر وزير الطاقة دورين جونغيتو في منشور على "فيسبوك" الأسبوع الماضي. وأضاف في منشور آخر الإثنين أن الحكومة طلبت إعفاءً من العقوبات يمتد لما بعد 21 نوفمبر.

وقال جونغيتو إن الحكومة "تتفاوض مع 'لوك أويل' لضمان عدم تأثر إمدادات المنتجات النفطية، وعلى الشركة الآن أن تتصرف بسرعة".

ارتفاع الأسعار وتضاؤل المخزونات

تعود المخاوف بشأن الإمدادات إلى الفارق الكبير بين أسعار النفط الخام والديزل في أوروبا، إذ يتداول الخام القياسي قرب 60 دولاراً للبرميل، في حين تصل أسعار الديزل إلى نحو 95 دولاراً.

وارتفعت الأسعار منذ الإعلان عن العقوبات على "لوك أويل" و"روسنفت"، الذي جاء وسط موسم الصيانة السنوي لمصافي النفط حول العالم، وهو ما يقلل عادة من الإمدادات. وكان رئيس "توتال إنرجيز" قد صرّح الشهر الماضي بأن أسعار النفط لا تعكس بعد التأثير الكامل لهذه القيود.

استثناءات محدودة وتأثير واسع

تتضمن العقوبات بعض الاستثناءات، إذ حصلت مشروعات مرتبطة باتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين في كازاخستان على ترخيص عام يعفيها من القيود. وتمتلك "لوك أويل" حصصاً في حقلين نفطيين هناك، إضافة إلى حصة في خط الأنابيب الذي ينقل إنتاجهما للتصدير.

لكن نطاق عمليات الشركة ما يزال واسعاً. فقد تأثرت ذراعها التجارية في جنيف "ليتاسكو" بالفعل بعد أن قاطعتها البنوك وشركات تجارة السلع منذ إعلان العقوبات. كما تمتلك "لوك أويل" حصة أقلية في مصفاة بهولندا، فيما تدير محطات وقود تابعة لها في إيطاليا. وحتى في أميركا الشمالية، تمتد علامتها التجارية إلى نحو 200 محطة وقود في ولايات نيويورك ونيوجيرسي وبنسلفانيا، ويظهر على موقعها الإلكتروني إعلانات لخمس محطات جديدة قيد الطرح لرخصة امتياز قبل الأول من ديسمبر. يُظهر ذلك المخاطر التي تواجه أسعار الوقود بالقرب من واشنطن أكثر من موسكو. وقال بوب مكنالي، رئيس ومؤسس شركة الاستشارات "رابيدان إنرجي أدفايزرز" إن "الهدف هو إلحاق أكبر قدر من الضرر بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ولكن من دون إيذاء سائقي السيارات الأميركيين".

وأضاف: "لا أعتقد أن واشنطن ستسهل على 'لوك أويل' التكيف مع العقوبات، إلا إذا بدا أن القيود قد تؤدي إلى خفض كبير في إمدادات الخام أو المنتجات النفطية، بما يدفع الأسعار العالمية إلى الارتفاع".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أوابك: عدد مشروعات الهيدروجين العربية يواصل الارتفاع.. ومصر تتصدر القائمة

الطاقة

واصل عدد مشروعات الهيدروجين العربية المعلَن ارتفاعه بنهاية الربع الثالث من 2025، وسط تصدُّر مصر وسلطنة عمان القائمة، رغم موجة الإلغاءات التي طالت مشروعات عالمية، خصوصًا في الولايات المتحدة وأستراليا.

ويوضح تقرير حديث صادر عن منظمة أوابك -حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)- أن عدد المشروعات المعلنة والمخطط تنفيذها لإنتاج الهيدروجين واستعماله في الدول العربية وصل إلى 135 مشروعًا بنهاية سبتمبر/أيلول 2025، ارتفاعًا من 127 مشروعًا بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

وبذلك، وصل عدد المشروعات العربية المعلنة بنهاية الربع الثالث إلى قرابة 4 أضعاف العدد المُعلَن في عام 2021، بحسب التقرير، الذي أعدّه خبير الغاز والهيدروجين المهندس وائل حامد عبدالمعطي.

ومع ذلك، شهدت المنطقة العربية تأجيل مشروع مُعلَن في موريتانيا باسم "أمان"، نتيجة عدم وجود مشترين مستعدين لدفع سعر أعلى مقابل شراء الأمونيا الخضراء.

وتستهدف المنطقة العربية إنتاج 8 ملايين طن سنويًا من الهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الطاقة الإنتاجية إلى 27 مليون طن سنويًا بحلول 2040.

مصر تتصدر قائمة مشروعات الهيدروجين العربية

تصدرت مصر المنطقة في عدد مشروعات الهيدروجين العربية المعلنة بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي بـ39 مشروعًا، صعودًا من 37 مشروعًا مُعلنا بنهاية 2024، كما توضح القائمة التالية:

مصر: 39 مشروعًا.
سلطنة عمان: 17 مشروعًا.
الإمارات: 15 مشروعًا.
الأردن: 15 مشروعًا.
السعودية: 11 مشروعًا.
المغرب: 11 مشروعًا.
تونس: 8 مشروعات.
الجزائر: 7 مشروعات.
موريتانيا: 6 مشروعات.
العراق: مشروعان.

وفي مصر، جاء معظم تلك المشروعات في مجال إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء، كما تقع غالبيتها داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

ونجحت منطقة قناة السويس في تفعيل 14 مذكرة تفاهم من إجمالي 30 مذكرة، وهو ما أسفر عن توقيع 11 اتفاقية إطارية بحجم إنتاج سنوي متوقع 18 مليون طن سنويًا.

وفي المركز الثاني عربيًا، جاءت سلطنة عمان بعدد 17 مشروعًا بنهاية سبتمبر/أيلول، أي بزيادة مشروع واحد

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فقط عن العدد المُعلَن بنهاية العام الماضي.

وجاءت غالبيتها في إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء، ومن بينها محطة لتزويد المركبات بالهيدروجين عبر التحليل الكهربائي بطاقة 130 كيلوغرام يوميًا، ودشّنت المحطة الأولى في السلطنة والثالثة عربيًا خلال شهر فبراير/شباط الماضي.

وثالثةً حلّت الإمارات في مشروعات الهيدروجين العربية المعلَنة بعدد 15 مشروعًا بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي، بزيادة مشروع واحد عن المُعلَن بنهاية عام 2024.

وتنوعت المشروعات الإماراتية بين إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق ومشتقاته مثل الأمونيا، واستعمالات الهيدروجين في قطاع النقل البري والبحري، وتَمثّل أحدثها في اتفاقية أبرمتها شركة "إينوك" لدراسة تطوير استعمال الهيدروجين الأخضر في قطاع النقل.

وفي المركز الرابع، جاء الأردن بعدد مشروعات معلنة بلغ 15 مشروعًا منذ نهاية العام الماضي، تضمنت 14 مذكرة تفاهم، واتفاقية إطارية واحدة مع أحد المستثمرين.

بينما حلّت السعودية في المركز الخامس عربيًا بعدد مشروعات الهيدروجين المعلنة، مسجلة 11 مشروعًا بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي، بزيادة مشروع واحد عن العام الماضي، بحسب ما أوضحه المهندس وائل حامد.

ويتصدرها مشروعان ضمن الأكبر عالميًا؛ "نيوم للهيدروجين الأخضر" بطاقة إنتاجية 1.2 مليون طن سنويًا من الأمونيا الخضراء المخطط تشغيله عام 2026، وكذلك مشروع "ينبع الهيدروجين الأخضر" بطاقة 400 ألف طن سنويًا أو تحويله إلى أمونيا خضراء بمعدل 2.2 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030.

المغرب السادس عربيًا

جاء المغرب في المركز السادس بعدد مشروعات الهيدروجين العربية المُعلَنة بعدد وصل إلى 11 مشروعًا دون تغيير عن نهاية العام الماضي.

ومن بينها مشروع تجريبي لاستعمال الهيدروجين في توليد الكهرباء، و6 مشروعات استثمارية بقيمة 32.6 مليار دولار، ينفّذها 5 تحالفات مكونة من شركات مغربية وإماراتية وسعودية وأميركية.

وجاءت تونس بالترتيب السابع بعد 8 مشروعات مُعلَنة في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي بزيادة مشروع واحد فقط مقارنة بنهاية العام الماضي، ومن بينها مذكرة تفاهم وقّعتها البلاد لتنفيذ مشروع للهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء باستثمارات 6 مليارات دولار.

وتستهدف تونس من المشروعات المُعلَنة إنتاج الهيدروجين وتصديره عبر ممر الهيدروجين الجنوبي إلى أوروبا.

وفي المركز الثامن عربيًا حلّت الجزائر بعدد مشروعات معلنة وصل إلى 7 مشروعات بزيادة مشروع واحد عن نهاية العام الماضي، ومنها مذكرة تفاهم لإجراء دراسات جدوى لمشروع إنتاج هيدروجين أخضر لدعم صناعة الصلب، ومشروعان لخطوط أنابيب نقل الهيدروجين.

وتستهدف الجزائر تصدير مليون طن سنويًا من الهيدروجين إلى السوق الأوروبية بحلول عام 2040، بدعم من القرب الجغرافي وخطوط الأنابيب.

كما ارتفع عدد مشروعات الهيدروجين العربية المُعلَنة في

أنقر هنا للرجوع للأعلى

موريتانيا إلى 6 مشروعات بنهاية سبتمبر/أيلول 2025، بزيادة مشروع واحد فقط مقارنة بنهاية 2024، مع الأخذ في الحسبان إلغاء مشروع "أمان".

وعلى صعيد الدول العربية الأخرى، هناك مشروعان في كل من العراق وجيبوتي، ومشروع آخر لإنتاج الأمونيا الزرقاء في قطر والمتوقع تشغيله في 2026، ومشروع مخطط تنفيذه في الكويت لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول 2040.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فائض المعروض من النفط مرشح للازدياد بفعل طفرة سوائل الغاز الطبيعي

اقتصاد الشرق

فائض المعروض العالمي من النفط مرشح للارتفاع، بفعل المخزونات المتضخمة في جانب محدد من سوق الوقود، ما يعقّد توقعات أسعار الخام.

ارتفعت المخزونات الأميركية من هذه الأنواع من الوقود، المعروفة مجتمعة بسوائل الغاز الطبيعي، إلى 309 ملايين برميل، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، وهو أعلى مستوى يُسجّل في مثل هذا الوقت من العام.

سوائل الغاز تؤثر على ميزان عرض وطلب النفط

تكمن المشكلة بالنسبة للسوق الأوسع في أن سوائل الغاز الطبيعي تُحتسب غالباً إلى جانب الخام والوقود المكرر عند حساب العرض والطلب العالميين، ما يعني أن نمو هذه المخزونات يعيد حالياً تشكيل ميزان النفط.

لكن، رغم أن هذه البراميل الإضافية تسهم في إجمالي كميات النفط، فإن تأثيرها على أسعار الخام القياسي يبقى محدوداً، نظراً لأن هذه الأسعار تُحدد من خلال التداول في عدد قليل من المراكز العالمية الرئيسية. ويُحدث هذا التباين تحديات أمام أي جهة تحاول قراءة نبض السوق.

قالت توريل بوسوني، رئيسة قسم أسواق النفط في "وكالة الطاقة الدولية" إن "سوائل الغاز الطبيعي هيمنت على نمو العرض والطلب منذ جائحة كورونا"، مضيفة أن "كمياتها ضخمة فعلاً، ولا تلقى التقدير الكافي من كثير من مراقبي السوق".

توقعات بتخمة في سوق النفط

تأتي هذه العقبة في وقت يتجه فيه خام "برنت"، المؤشر القياسي العالمي، نحو تسجيل ثالث انخفاض سنوي على التوالي، مع توقعات الخبراء بإمكانية دخول سوق النفط العالمية مرحلة فائض في المعروض. وتُقدّر "وكالة الطاقة الدولية" في باريس، أن العالم سيشهد تخمة غير مسبوقة العام المقبل.

يقدّر "سيتي غروب" أن القفزة في مخزونات سوائل الغاز الطبيعي كانت ثاني أكبر محرك لتوسّع المخزونات النفطية البرية في العالم هذا العام، بعد مشتريات الصين المكثفة من الخام.

تُقدّر "وكالة الطاقة الدولية" أن الإمدادات العالمية من النفط سترتفع بنحو 2.4 مليون برميل يومياً في عام 2026، على أن يأتي نحو خُمس هذه الزيادة من سوائل الغاز الطبيعي.

أميركا أكبر منتجة لسوائل الغاز

تُنتج سوائل الغاز الطبيعي، التي تشمل "البروبان" و"البيوتان" و"الإيثان"، إلى جانب النفط الخام والغاز الطبيعي، وهي تُستخدم غالباً في التدفئة والطهي وصناعة البلاستيك. ويصعب أحياناً احتساب تلك البراميل بدقة بسبب المصدر المزدوج لها.

جاء جزء كبير من الطفرة في إمدادات سوائل الغاز الطبيعي من التحوّل الأوسع في مناطق النفط الصخري الأميركي،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حيث بات إنتاج الغاز الطبيعي الأكثر تفضيلاً.

تنتج الولايات المتحدة وحدها حالياً أكثر من 7.5 ملايين برميل يومياً من سوائل الغاز الطبيعي، وهي كمية تكفي لتجعلها رابع أكبر منتجة للنفط في العالم إذا تم احتسابها بشكل منفصل.

ويُعدّ ذلك دفعة لجهود إدارة دونالد ترمب الرامية إلى تصدير الطاقة الأميركية، بما في ذلك إلى الصين، التي التهمت في السنوات الماضية كميات كبيرة من الإمدادات الأميركية من هذه الأنواع من الوقود.

الجافورة يعزز إنتاج السعودية من سوائل الغاز
ستأتي زيادات إضافية في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي عالمياً مع بدء الإنتاج في مشروع الجافورة الضخم للغاز في السعودية، والمقرر أن ينطلق بحلول نهاية العام.

يزداد الاهتمام العالمي بالغاز، نظراً لإمكانية استخدامه في توليد الكهرباء اللازمة لتشغيل مراكز البيانات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. كما تسعى أوروبا أيضاً إلى تأمين إمدادات لا تأتي من روسيا.

تتوقّع "إدارة معلومات الطاقة" الأميركية أن ينمو إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بين عامي 2023 و2026 بمعدل يقارب ضعف سرعة نمو إنتاج النفط الخام من حيث الحجم.

إنتاج الخام قد يستقر لكن إنتاج الغاز المصاحب سيرتفع
أشار دون بالدريدج، النائب التنفيذي للرئيس لشؤون النقل والمعالجة الوسيطة والكيماويات في شركة "فيليبس 66" (Phillips 66) إلى أن أحد المحركات الرئيسية للنمو هو آبار النفط الصخري الأميركية التي أصبحت تُنتج مزيداً من الغاز". وتُشغّل الشركة شبكة أنابيب تنقل نحو مليون برميل يومياً من سوائل الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وتُصدّر نحو ثلث هذه الكمية.

أضاف بالدريدج: "هناك مزيد من الغاز لكل برميل نفط. وحتى إذا بقي إنتاج الخام مستقراً من حيث الكمية، فستظل وتيرة نمو إنتاج سوائل الغاز الطبيعي قوية".

رغم أن وتيرة نمو إنتاج الخام الأميركي تباطأت منذ ذروة طفرة النفط الصخري، فإن الإنتاج لا يزال قريباً من مستوياته القياسية، كما أن الآبار الحالية تُنتج كميات من الغاز لكل برميل أعلى بكثير مما كانت عليه سابقاً.

قدرات تصدير جديدة تعيد تشكيل سوق النفط
تُقدّر شركة "إيست دالي أناليتكس" (East Daley Analytics) أن نحو 1.4 مليون برميل يومياً من طاقات تصدير جديدة لـ"الإيثان" وغاز البترول المسال ستدخل السوق بحلول النصف الأول من عام 2028، ما يسلّط الضوء على حجم التوسّع المحتمل في الإمدادات.

قال جوليان رينتون، محلل في "إيست دالي"، إن أكثر من ثلث إجمالي مخزونات الوقود السائل في الولايات المتحدة يمكن ربطه الآن بسوائل الغاز الطبيعي، في تحول هيكلي تشهده السوق.

أضاف رينتون: "على المدى الطويل، سيكون لذلك تأثير أكبر"، موضحاً: "توقعاتنا بشأن إنتاج الخام في حوض برميان مستقرة نسبياً، لكننا ما زلنا نتوقع استمرار نمو كميات سوائل الغاز الطبيعي في المنطقة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

آمال إنهاء الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة تدعم أسعار النفط

اقتصاد الشرق

ارتفعت أسعار النفط مع تحسّن أداء الأسواق العالمية بدعم من المساعي لإنهاء الإغلاق الحكومي الأميركي، فيما يترقب متداولو الخام أسبوعاً حافلاً بالبيانات قد يعطي إشارات بشأن احتمال تشكل فائض في السوق.

صعد خام "غرب تكساس" الوسيط بنحو 0.6% ليستقر فوق مستوى 60 دولاراً للبرميل بعد تراجع لأسبوعين متتاليين، بينما أغلق خام "برنت" قرب 64 دولاراً.

وفي الولايات المتحدة، عبّر البيت الأبيض عن دعمه لاتفاق بين الحزبين لإعادة فتح الحكومة بعد أطول إغلاق في تاريخ البلاد، إذ اعتبر المستثمرون التقدّم المحقق اختراقاً إيجابياً، وقادت أسهم التكنولوجيا موجة الصعود في أسواق الأسهم.

ترقب لتقارير "أوبك" و"وكالة الطاقة الدولية"

تراجع الخام في خمس من الأسابيع الستة الماضية مع تزايد المخاوف من فائض في الإمدادات. وخفّف تحالف "أوبك+" بعض قيود الإنتاج لزيادة الحصة السوقية، بينما واصل المنتجون من خارج التحالف، بما في ذلك الولايات المتحدة، إضافة المزيد من البراميل.

ومن المقرر أن تصدر "منظمة الدول المصدرة للنفط" (أوبك) تقريرها الشهري يوم الأربعاء، في حين ستصدر "وكالة الطاقة الدولية" في اليوم نفسه تقريرها السنوي حول آفاق الطاقة، يتبعه تقريرها الشهري المنتظم يوم الخميس.

تحركات عاجلة لضمان استمرار عمليات "لوك أويل"

تظل العقوبات الأميركية أيضاً محور الأنظار بعد أن استهدفت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب الشهر الماضي شركتي "روسنفت" و"لوك أويل" الروسيتين، في محاولة لزيادة الضغط على الكرملين لإنهاء حربه في أوكرانيا.

وتسابق الحكومات في أوروبا والشرق الأوسط الزمن لضمان استمرار العمليات الواسعة لشركة "لوك أويل" بعد العقوبات الأميركية، وفشل صفقة استحواذ تقدّمت بها مجموعة "غونفور" لتملّك أصول الشركة الروسية الأسبوع الماضي.

وبحسب شخص مطلع، نقل العراق عمليات حقل "غرب القرنة 2" التابع لـ"لوك أويل" إلى شركتين حكوميتين لضمان استمرار الإنتاج، بعد أن أعلنت الشركة في وقت سابق من اليوم حالة "القوة القاهرة"، ما يمنحها الحق في التخلّف عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية في الحقل.

وقالت ريبيكا بابين، كبيرة متداولي الطاقة في مجموعة "سي آي بي سي برايفت ويلث"، إن تحركات "لوك أويل" توفّر دعماً طفيفاً للعقود الآجلة، مضيفةً: "مع ذلك، تظل العوامل الأساسية ضعيفة، ففروقات خام دبي تواصل التراجع، والطلب الآسيوي مغطى جيداً بالإمدادات، كما أن السعودية والعراق خفّضا الأسعار الرسمية للبيع".

وفي المقابل، ترى موسكو أن العقوبات لم توقف جميع

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تدفقات النفط، إذ قال نائب وزير الخارجية الروسي أندريه رودينكو، إن الهند واصلت شراء الخام الروسي وفقاً لوكالة "إنترفاكس" الروسية، في تناقض مع تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترمب الأسبوع الماضي التي أشاد فيها بالهند لـ"تقليصها بدرجة كبيرة" مشترياتها من روسيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.